

## كتاب الشركة

(مادة ٧٤٤)

الشركة على نوعين شركة يملك وشركة بعقد<sup>(١)</sup>

(مادة ٧٤٥)

شركة الملك هي ان يملك اثنان فأكثر عينا أو دينا بسبب من أسباب الملك<sup>(٢)</sup>

(مادة ٧٤٦)

شركة الملك نوعان شركة اختيارية وشركة جبرية فالشركة الاختيارية هي أن يملك الشريكان أو الشركاء مالا بشراء أو هبة أو وصية أو خلط لاموالهم باختيارهم والشركة الجبرية هي أن يملك الشريكان أو الشركاء مالا بارث أو باختلاط المالكين بلا اختيار المالكين اختلاطا لا يمكن معه تمييزهما حقيقة بان كانا متحدى الجنس أو يمكن التمييز بينهما بمسقة وكلفة بان كانا مختلفين جنسا<sup>(٣)</sup>

(مادة ٧٤٧)

شركة العقد هي عبارة عن عقد بين المتشاركين في رأس المال وفي الربح وهي أنواع شركة بالمال وشركة بالاعمال وشركة وجوه وكل من هذه الثلاثة اما مفاوضة أو عنان<sup>(٤)</sup>

(١) يستفاد من الدر أوائل الشركة نمرة ٣٣٣ ونمرة ٣٣٦

(٢) يستفاد من الدر أوائل الشركة نمرة ٣٣٣

(٣) يستفاد حكمها من الدر ورد المختار أوائل الشركة نمرة ٣٣٣

(٤) يستفاد حكمها من الدر وحاشية الخطاوى من أوائل الشركة نمرة ٥١١

( مادة ٧٤٨ )

يشترط لجواز شركة العقد أن يكون المعقود عليه قابلا للوكالة وان يكون الربح معلوم القدر وأن يكون جزءاً شائعاً في الجملة لامعينا (١)

## الباب الاول

( في تصرفات الشركاء في الاعيان المشتركة )

( مادة ٧٤٩ )

لكل واحد من الشركاء في الملك أن يتصرف في حصته كيف شاء بدون اذن شريكه بجميع التصرفات التي لا يترتب عليها ضرر لشريكه فله بيع حصته ولو من غير شريكه بلا اذن الا في صورة الخاطى والاختلاط فانه لا يجوز البيع من غير شريكه بلا اذنه وليس له أن يتصرف في حصته تصرفاً مضراً بدون اذن شريكه (٢)

( مادة ٧٥٠ )

كل واحد من الشركاء كالأجنبي في الامتناع عن تصرف مضر في حصة شريكه فليس له أن يتصرف فيها تصرفاً مضراً بأى وجه كان من غير رضاه ولا أن يجبر شريكه على بيع حصته له أو لغيره

(١) يستفاد الحكم من الدر من أوائل الشركة نمرة ٣٣٧ ومن الهندية في أواخر

الباب الاول في بيان أنواع الشركة نمرة ٣٦٥

(٢) يستفاد حكمها والتي بعدها من الدر ورد المختار أوائل كتاب الشركة

## (مادة ٧٥١)

يجوز لاحد الشريكين بيع حصته مشاعة من العقار المشترك  
وغيره لشريكه ولفير شريكه بلا اذنه مالم يترتب على ذلك ضرر  
للشريك (١)

## (مادة ٧٥٢)

بيع ما فيه ضرر على الشريك غير جائز بلا اذنه فلا يصح لاحد  
الشريكين في بناء أو شجر لم يبلغ أوان قطعة أو زرع لم يدرك أن يبيع  
حصته فيه بدون الارض لغير شريكه بلا اذنه وله بيعه لشريكه

## (مادة ٧٥٣)

إذا باع أحد الشريكين المال المشترك بدون اذن شريكه وسلمه  
للمشتري فهناك عنده فللشريك الآخر أن يضمن شريكه أو المشتري فان  
ضمن الشريك جاز البيع وله كل الثمن وان ضمن المشتري رجع بنصف  
الثمن على بائعه والبائع لا يرجع على أحد

وكذلك الحكم إذا كان الشركاء ثلاثة وباع أحدهم المال المشترك  
وسلمه باذن الآخر وبدون اذن الثالث فللثالث تضمين شريكه الآخرين  
أو تضمين المشتري (٢)

(١) يستفاد حكمها والتي بعدها من الدرورد المختار من أوائل كتاب الشركة

نمرة ٣٣٣ و ٣٣٤

(٢) يستفاد حكمها بتمامها من أوائل شركة التفتيح نمرة ١٠٠ و ١٠١ ومن الدر

ايضا من أوخر باب الشركة الفاسدة وحاشية رد المختار نمرة ٣٥٦

## ( مادة ٧٥٤ )

إذا اختلط المالان بصنع مالكيهما أو بدون صنعهما فلا يجوز لأحد الشريكين فيهما أن يبيع حصته بدون إذن شريكه كما سبق في مادة ٧٤٣ من أول الباب (١)

## ( مادة ٧٥٥ )

إذا سكن أحد الشريكين في الدار المشتركة مدة من الزمن وشريكه حاضر فليس له أن يطالبه باجرة المدة الماضية ولا أن يطلب السكنى بقدر ماسكن الآخر وإنما له أن يطلب قسمة الدار أفرازا ان كانت قابلة للقسمة أو يتأياها مع شريكه كما هو مذكور في مادة ٧٥٧ و ٧٥٨ (٢)

## ( مادة ٧٥٦ )

لكل من الشركاء السكنى في الدار المشتركة بقدر حصته (٣)

## ( مادة ٧٥٧ )

يجوز للشريك الحاضر أن ينتفع بكل الدار المشتركة في غيبة شريكه إذا كان يعلم أن السكنى لا تنقصها ولا أجر عليه لحصة شريكه الغائب وليس للشريك إذا حضر أن يسكن قدر ماسكن شريكه (٤)

(١) يستفاد حكمها من الدرود المختار من أوائل ترجمة كتاب الشركة

نمرة ٣٣٣ و ٣٣٤

(٢) يستفاد حكمها من التنقيح من أوائل الشركة نمرة ١٠٤ ومن آخر باب

الشركة التاسدة من الدرود المختار نمرة ٣٥٧

(٣) يستفاد حكمها من التنقيح أوائل كتاب الشركة نمرة ١٠٤

(٤) يستفاد من رد المختار أواخر الغضب نمرة ١٣١ و ١٣٢

(مادة ٧٥٨)

يجوز للشريك الحاضر أن ينتفع بقدر حصته من الملك المشترك في غيبة شريكه بوجه لا يضره بان يكون الانتفاع مما لا يختلف باختلاف المستعمل (١)

(مادة ٧٥٩)

لا يجوز للشريك الانتفاع بالملك المشترك في غيبة شريكه ان كان الانتفاع به يختلف باختلاف المستعمل

(مادة ٧٦٠)

لا يجوز للشريك الحاضر أن يسكن في حصة شريكه الغائب اذا كانت الحصص مفرزة وان سكنها وتخربت فعليه ضمانها (٢)

(مادة ٧٦١)

يجوز للشريك الحاضر أن يزرع كل الارض المشتركة في غيبة شريكه اذا علم ان الزرع ينفعها ولا ينقصها وليس للغائب بعد حضوره أن ينتفع بها كلها بقدر المدة التي انتفع بها شريكه (٣)

(مادة ٧٦٢)

اذا علم الشريك الحاضر أن زراعة الارض المشتركة تنقصها أو الترك ينفعها ويزيدها قوة فليس له أن يزرع فيها شيئاً أصلاً (٤)

- (١) يستفاد حكمها وما بعدها من تنقيح الحامدية من أوائل الشركة نمرة ١٠٤
- (٢) يستفاد من الهندية من أوائل مفرقات الشركة نمرة ٢٩١
- (٣) يستفاد من الدرورد المختار أو آخر العصب نمرة ١٣١ ونمرة ١٣٢
- (٤) يستفاد من رد المختار من أوائل الشركة نمرة ٣٣٦ وفي آخر نمرة ١٠٤ من أوائل الشركة في تنقيح الحامدية ضمن جواب عن القضية عن واقعات الناظفي أرض بينهما فغاب أحدهما فليسريكه أن يزرع نصفها ولو أراد ذلك في العام التالي يزرع ما كان زرع وقد كتب في القسمة أن القاضي يأذن للحاضر في زراعة كلها كيلا يضيع الحراج اهـ

(مادة ٧٦٣)

حصة أحد الشريكين أمانة في يد الآخر فان هلكت بدون تعديده  
فلا ضمان عليه (١)

## الباب الثاني

(في عمارة الملك المشترك)

(مادة ٧٦٤)

إذا احتاج الملك المشترك الى مرمة أو عمارة يعمره أصحابه بالاشتراك  
على قدر حصصهم (٢)

(مادة ٧٦٥)

إذا عمر أحد الشريكين الملك المشترك باذن شريكه يكون له  
الرجوع عليه بقدر ما يصيب حصته من المصاريف فان عمره الشريك  
بلا اذن شريكه يكون متبرعا لارجوع له عليه بما صرفه على العمارة (٣)

(مادة ٧٦٦)

إذا احتاج الملك المشترك الذي لا يقبل القسمة الى عمارة وكان  
أحد الشريكين غائبا وأراد الحاضر عمارته فان عمره باذن الحاكم كان له

(١) يستفاد من رد المختار من أول كتاب الشركة نمرة ٣٣٢

(٢) يستفاد من التنقيح من أواخر نمرة ٢٠٦ من أواخر القسمة

(٣) يستفاد من أواخر الشركة الفاسدة من رد المختار نمرة ٣٥٤

الرجوع على صاحبه بالمصاريف التي تخص حصته وان عمره بلا اذن الحاكم فلا رجوع له على شريكه بشئ مما صرفه على العمارة (١)

(مادة ٧٦٧)

اذا انهدم بناء الدار المشتركة وأراد أحد الشريكين عمارتها وأبي الآخر فان كانت كبيرة تحتمل الفسمة فلا يجبر الآبي على العمارة فان أفتق الآخر عايبها بدون اذن شريكه فهو متبرع لعدم اضطراره (٢)

(مادة ٧٦٨)

اذا انهدم بعض الملك المشترك الذي لا يقبل القسمة وأراد أحد الشريكين بناءه وامتنع الآخر يجبر على العمارة فان لم يعمر يأذن القاضي للشريك بالعمارة ثم يمنع الآخر من الانتفاع به حتى يؤدي ما يخص حصته من المصاريف وان عمر الشريك بدون اذن القاضي فهو متطوع لا يرجع على الآخر بشئ

(مادة ٧٦٩)

اذا انهدم الملك المشترك الذي لا يحتمل القسمة وصار عرصعة وطلب أحد الشريكين عمارته وأبي الآخر فلا يجبر على البناء بل تقسم العرصة بينهما

(١) يستفاد من رد المختار من أواخر الشركة الفاسدة من أوائل الضابط الذي ذكره بالتمرة المذكورة قبله بناء على أن غيبة الشريك بمنزله ابائه عن العمارة كما يستفاد من الانقروية من أواخر الشركة تمرة ٢٨٦

(٢) يستفاد من رد المختار من أواخر الشركة الفاسدة تمرة ٣٥٥ ومن رد المختار أيضا من أوائل متفرقات القضاء تمرة ٣٥٨ وكذا يستفاد حكم ما بعدهما من المادتين

( مادة ٧٧٠ )

إذا احتاج الملك المشترك بين قاصرين أو وقفين الى العمارة وكان  
ابقاؤه على حاله مضرا بهما وأحد الوصيين أو المتولين يطلب العمارة  
والآخر ممتنع فانه يجبر على التعمير بالاشتراك مع الآخر من مال القاصرين  
أو من ريع الوقفين<sup>(١)</sup>

( مادة ٧٧١ )

إذا وهى حائط مشترك وخيف سقوطه وأحد الشريكين أراد تقضه  
وأبى الآخر يجبر الأبى على تقضه وهدمه<sup>(٢)</sup>

( مادة ٧٧٢ )

إذا هدم الشريكان الحائط المشترك بينهما أو انهدم هو بنفسه فان  
كان لهما عليه حمولة يجبر الأبى على البناء مطلقا سواء كانت عريضة  
الحائط عريضة أم لا

وان لم يكن لهما عليه حمولة لا يجبر الأبى لو عرصته عريضة ويجبر  
لو غير عريضة لعدم امكان القسمة

وان كان لأحدهما عليه حمولة دون الآخر وأراد صاحب الحمولة  
البناء وأبى الآخر يجبر الأبى مطلقا سواء كانت عرصته عريضة أم لا  
وان أراد الآخر وأبى صاحب الحمولة يجبر الأبى لو عرصته غير عريضة  
ولا يجبر لو عريضة لا ممكان القسمة

(١) يستفاد من النذر المختار من أواخر الشركة الفاسدة نمرة ٣٥٥

(٢) يستفاد من رد المختار من أواخر الشركة الفاسدة من أوسط الضابط الذى

ذكره نمرة ٣٥٤

وفي كل موضع يجبر فيه الآبي اذا بنى الآخربلا اذن القاضى  
لا يرجع على الآبي بشئ وان بنى باذن القاضى يرجع على الآبي بما يخص  
حصته من المصاريف وله منع الآبي من الانتفاع بالحائط ووضع  
حوائطه عليه حتى يأخذ منه ذلك (١)

### كتاب العارية

(مادة ٧٧٣)

الاعارة هي تملك المستعير منفعة العين المستعارة بلا عوض (٢)

(مادة ٧٧٤)

يشترط لصحة العارية قابلية المستعار للانتفاع به مع بقاء عينه

(مادة ٧٧٥)

لاتخرج العين المستعارة عن ملك الميعر (٣)

(مادة ٧٧٦)

يجب على المستعير أن يعتنى بحفظ العين المستعارة وصيانتها كاعتنائه  
بمال نفسه

(مادة ٧٧٧)

اذا أطلق الميعر للمستعير الانتفاع في الوقت والمكان ونوع الاستعمال  
جاز له أن ينتفع بالعارية في أى وقت وفي أى مكان وبأى استعمال

(١) استفاد حكمها بجميع فقراتها من رد المختار من أواخر الشركة الفاسدة نمرة ٣٥٥

(٢) استفاد حكم هذه المادة والتي بعدها من اندر أول العارية نمرة ٥٠٢

(٣) استفاد من أوائل الباب الاول من الهندية في تفسيرها نمرة ٣٤٣

أراد بشرط أن لا يتجاوز المعهود والمعروف فان تجاوزه وهلكت العارية  
ضمنها (١)

( مادة ٧٧٨ )

اذا قيد المعير نوع الاستعمال أو وقته أو مكانه فليس للمستعير أن  
يستعملها في غير الوقت والمكان المعينين وليس له مخالفة نوع الاستعمال  
المأذون به ومجاوزته الى ما فوقه ضررا وانما له استعماله استعمالا مماثلا  
لما قيد به أو أخف منه ضررا

( مادة ٧٧٩ )

اذا أطلق المعير للمستعير الاذن بالانتفاع ولم يعين منتفعا جاز للمستعير  
أن ينتفع بنفسه بالعين المستعارة وأن يعيرها لمن شاء سوله كانت مما  
يختلف باختلاف المستعمل أم لا مالم يكن قد استعمالها بنفسه وكانت  
مما يختلف بالاستعمال فليس له بعد ذلك اعارتها لغيره (٢)

وان قيدها المعير وعين منتفعا يعتبر تعيينه فيما يختلف باختلاف  
المستعمل فلا يملك المستعير اعارتها لغيره وان خالف وأعارها فهلكت  
فعلية ضمانها ولا يعتبر تعيينه فيما لا يختلف باختلاف المستعمل فيملك  
المستعير اعارتها لغيره ولا يضمن ان أعارها وهلكت في يد المستعير الثاني

- (١) يستفاد من الهندية من أوائل الباب الرابع في خلاف المستعير نمرة ٣٤٦  
ومن الدر من أوسط العارية نمرة ٥٠٤ وكذا يستفاد حكم ما بعدها مما ذكر  
(٢) يستفاد حكمها من الفقرة بعدها من الدر ورد المختار من أوسط العارية  
نمرة ٥٠٣ ونمرة ٥٠٤

(مادة ٧٨٠)

إذا نهى المعير المستعير عن اعارة العين لغيره فأعارها وهلكت العارية يضمن المستعير مطلقا سواء كانت العارية مما يختلف باختلاف المستعمل أم لا (١)

(مادة ٧٨١)

إذا كانت الاعارة لعمل معين فعلى المستعير ردّ العارية بعد الفراغ من العمل الذي استعارها له وليس له اعارتها بعده فان أعارها وهلكت فعليه ضمانها سواء كانت مما يختلف باختلاف المستعمل أم لا (٢)

(مادة ٧٨٢)

لا يملك المستعير ايداع العين المستعارة عند غيره في جميع المواضع التي لا يملك فيها الاعارة فان أودعها فهلكت عند المستودع فعلى المستعير ضمانها (٣)

(مادة ٧٨٣)

يجوز للمستعير أن يودع العين المستعارة عند غيره في كل موضع يملك فيه الاعارة فان هلكت عند المستودع بلا تعديه فلا ضمان عليه

(مادة ٧٨٤)

لا يجوز للمستعير أن يؤجر العين المستعارة ولا أن يرهنها الا اذا كان استعارها ليرهنها باذن المعير

(١) يستفاد حكم هذه المادة من الدر من أوسط العارية نمرة ٥٠٤

(٢) يستفاد من تنقيح الحامدية أو آخر العارية نمرة ٩٧

(٣) يستفاد حكمها من أو آخر العارية في تنقيح الحامدية نمرة ٩٦ وكذا ما بعدها

فان أجرها بلا اذنه فهلكت في يد المستأجر فللمعير الخيار ان شاء ضمن المستعير وان شاء ضمن المستأجر فان ضمن المستعير فلا رجوع للمستعير على أحد بما ضمنه وان ضمن المستأجر فله الرجوع على المستعير اذا لم يعلم وقت الاجارة أنها عارية في يده

وان رهنها وهلك الرهن المستعار في يد المرتهن وضمن المعير المستعير يتم الرهن فيما بين المستعير الراهن وبين المرتهن (١)

( مادة ٧٨٥ )

للمعير أن يسترد العارية ويرجع فيها في أي وقت شاء ولو كانت موقته أو كان في استردادها ضرر الا اذا كان الضرر لزواله نهاية معلومة كالزرع أو كان قريب الزوال فليس للمستعير الاسترداد وتبقى العين في يد المستعير بأجر المثل حتى يزول الضرر (٢)

( مادة ٧٨٦ )

اذا كانت العارية من الاشياء النفيسة فردها المستعير على يد غيره الى المعير فهلكت قبل وصولها اليه سالمة فعلى المستعير ضمانها واذا كانت من الاشياء الغير النفيسة فان ردها المستعير على يد أمينه أو على يد من في عياله المعير فلا ضمان عليه بهلا كها وان ردها على يد أجنبي وهو يملك الاعارة في حال ردها فلا يضمن هلا كها أيضا وان كان لا يملك الاعارة عند

(١) يستفاد حكم فقراتها من الدرورد المختار من أوائل العارية نمرة ٥٠٣  
(٢) يستفاد من الدر أوسط العارية نمرة ٥٠٤ و٥٠٥ وتكملة رد المختار من المحل المذكور نمرة ٣٥٩

ردها على يد الاجنبي فانه يضمن بهلاكها ان هلكت قبل وصولها سائلة الى مالكيها أو الى المأذون له منه بقبضها (١)

(مادة ٧٨٧)

تصح اعارة الارض للبناء والغرس وللغير استردادها متى شاء فان استردها وكان بها بناء أو شجر للمستعير كلفه المعير قلعهما و ليس له تملكهما بدون رضا المستعير ان لم يضر القلع بالارض فان أضر بها ينجير المعيران شاء كلفه قلعهما ورضى بالضرر وان شاء تملكهما جبرا على المستعير بقيمتها مقلوعين بان تقوم الارض معهما وبدونهما ويدفع المعير الفرق بين القيمتين (٢)

(مادة ٧٨٨)

اذا كانت اعارة الارض مقيدة بمدة معلومة ورجع المعير على المستعير قبل انقضاء المدة وكلف المستعير بهدم البناء وقلع الشجر يضمن المعير فرق قيمتهما مقلوعين وقائمين الى انتهاء المدة

وان كانت الارض معارة للزرع وكان بها زرع لم يدرك أو ان حصاده فليس للمعير أن يستردها قبل ادراك الزرع بل تترك الى حين ادراكه في يد المستعير باجرة مثلها

(مادة ٧٨٩)

العارية لا تضمن بالهلاك من غير نعدّ ويبطل اشتراط ضمانها في العقد وانما تضمن بتعدّي المستعير عليها أو بتقصيره أو اهماله في المحافظة عليها (٣)

(١) يستفاد حكمها من الدرورد المختار من أوسط العارية نمرة ٥٠٥

(٢) يستفاد حكمها وما بعدها من الدرورد المختار من أوسط العارية نمرة ٥٠٤ و ٥٠٥

(٣) يستفاد من الدرورد المختار أوائل العارية نمرة ٣٠٣

## ( مادة ٧٩٠ )

إذا حدث من استعمال العين المستعارة عيب يوجب نقصان قيمتها فلا يضمن المستعير قيمة ذلك النقصان إذا استعمالها استعمالاً معهوداً معروفاً وإنما يضمنه باستعماله فوق المعتاد (١)

## ( مادة ٧٩١ )

إذا كان في إمكان المستعير منع التلف عن العارية بأى وجه ولم يمنعها يكون متعدياً فيضمنها (٢)

وإن أخذ العارية متغلب ولم يقدر المستعير على دفعه فلا ضمان عليه

## ( مادة ٧٩٢ )

إذا كانت العارية موقته بوقت معلوم وأمسكها المستعير بعد مضي الوقت مع إمكان ردها فهلكت فعليه ضمان قيمتها إن كانت من القيميات أو مثلها سواء استعمالها بعد مضي الوقت أو لم يستعملها (٣)

وكذلك إذا كانت العارية مقيّدة بمكان معين تجاوز المستعير ذلك المكان فهلكت العارية فعليه الضمان (٤)

## ( مادة ٧٩٣ )

مؤنة العين المستعارة ومصاريف حفظها ووردها تكون على المستعير (٥)

- (١) يستفاد حكمها من الهندية من أوسط الباب الخامس في تضييع العارية نمرة ٣٤٩
- (٢) يستفاد من تنقيح الحامدية من أوائل العارية نمرة ٩٢
- (٣) يستفاد حكمها من رد المختار أوسط العارية نمرة ٥٠٥
- (٤) يستفاد من أوائل تنقيح الحامدية نمرة ٩٣
- (٥) يستفاد حكمها من الدرود المختار من أوسط العارية نمرة ٥٠٥ ومن أوائلها في الدر نمرة ٥٠٢

(مادة ٧٩٤)

في كل تصرف من التصرفات الموجبة للضمان اذا ادعى المستعير أنه  
فعلة باذن المعير وأنكر المعير ذلك يضمن المستعير الا أن تقوم له بينه  
على الاذن<sup>(١)</sup>

(مادة ٧٩٥)

تفسخ الاعارة بموت المعير أو المستعير ولا تنتقل العارية لورثة  
المستعير<sup>(٢)</sup>  
فإن مات المستعير مجهلا للعين المستعارة ولم توجد في تركته تكون  
دينا واجبا أداءه من التركة

كتاب القرض

(مادة ٧٩٦)

القرض هو أن يدفع شخص لآخر عينا معلومة من الاعيان المثلية  
التي تستهلك بالانتفاع بها ليرد مثلها<sup>(٣)</sup>

(١) يستفاد من رد المختار من أوسط العارية نمرة ٥٠٥ ومن تنقيح الحامدية من

أوسط العارية نمرة ٩٥

(٢) يستفاد من الدرر ورد المختار من أواخر العارية نمرة ٥٠٧ ومن تنقيح الحامدية

من أوائل العارية نمرة ٩٣

(٣) يستفاد من الدرر أول القرض نمرة ١٧١

## ( مادة ٧٩٧ )

انما تخرج العين المقرضة عن ملك المقرض وتدخل في ملك المستقرض  
اذا قبضها فيثبت في ذمة المستقرض مثلها لاعتينها ولو كانت قائمة (١)  
فاذا هلكت العين بعد العقد وقبل القبض فلا ضمان على المستقرض

## ( مادة ٧٩٨ )

يصح القرض في الاعيان المثلية وهي التي لا تتفاوت آحادها تفاوتاً  
تختلف به قيمتها كالمكيلات والموزونات والمعدودات المتقاربة (٢)

## ( مادة ٧٩٩ )

لا يصح القرض في القيميات وهي التي تتفاوت آحادها تفاوتاً  
تختلف به قيمتها

## ( مادة ٨٠٠ )

يجوز استقراض الذهب والفضة المضروبين وزناً ويجوز عدداً أيضاً  
اذا كان الوزن مضبوطاً ويوفى بدلها عدداً من نوعها الموافق لها في الوزن  
أو بدلها وزناً لاعدداً (٣)

## ( مادة ٨٠١ )

لا يملك الاب اقراض مال ولده الصغير ولا اقراضه (٤)

- 
- (١) يستفاد من الدر من أوسط القرض نمرة ١٧٣
  - (٢) يستفاد حكمها وما بعدها من الدرورد المختار من أوائل القرض نمرة ١٧١
  - (٣) يستفاد حكمها من أوسط باب الربا من الدرورد المختار نمرة ١٨٢
  - (٤) يستفاد من أواخر فضل الحبس من الدرورد المختار نمرة ٣٤١

وكذلك الوصى لا يجوز له أن يقرض مال اليتيم ولا يقترضه لنفسه

(مادة ٨٠٢)

يجب على المستقرض رد مثل الاعيان المقترضة قدرا وصفة<sup>(١)</sup>

(مادة ٨٠٣)

يجوز الاستقراض ووفاء القرض في بلد أخرى من غير اشتراط  
ذلك في العقد<sup>(٢)</sup>

(مادة ٨٠٤)

لا يلزم تأجيل القرض وان اشترط ذلك في العقد وللقرض استرداده  
قبل حلول الاجل<sup>(٣)</sup>

(مادة ٨٠٥)

اذا استقرض مقدارا معيناً من الفلوس الرابحة والتقود غالبية الغش  
فكسدت وبطل التعامل بها فعليه رد قيمتها يوم قبضها لا يوم ردها  
وان استقرض شيئاً من المكيلات أو الموزونات أو المسكوكات من  
الذهب والفضة فرخصت أسعارها أو غلت فعليه رد مثلها ولا عبء  
برخصها وغلوها<sup>(٤)</sup>

(١) يستفاد من أوائل القرض في الدرورد المختار نمرة ١٧١ ومن الدرورد المختار

من أوسط القرض نمرة ١٧٤

(٢) يستفاد من رد المختار من أوسط القرض نمرة ١٧٤

(٣) يستفاد من الدرورد المختار من أواخر المراجعة نمرة ١٧٠

(٤) يستفاد حكمها من الدرورد المختار من أوائل القرض نمرة ١٧٢

(مادة ٨٠٦)

إذا لم يكن في وسع المستقرض رد مثل الأعيان المقرضة بان  
استهلكها ثم انقطعت عن أيدي الناس يجبر المقرض على الانتظار الى  
أن يوجد مثلها لا اذا تراضيا على القيمة (١)

(مادة ٨٠٧)

إذا طلب المقرض رد مثل العين المقرضة وكان المستقرض معسراً  
لا مال له فلا يطالب به الا عند يساره

(مادة ٨٠٨)

إذا استقرض عدة أشخاص مبلغاً من النقود واسم عولاه أحدهم  
بأمرهم من المقرض فليس له أن يطلب من القابض سوى حصته (٢)

(مادة ٨٠٩)

إذا استقرض صبي محجور عليه شيئاً فاستهلكه الصبي فعليه ضمانه  
فإن تلف الشيء بنفسه فلا ضمان عليه وإن كانت عينه باقية فالمقرض  
استردادها (٣)

- 
- (١) يستناد حكمها من تنقيح الحامدية من أوسط باب القرض نمرة ٣٢٤ ومن الدر  
ورد المختار من أوسط القرض نمرة ١٧٣  
(٢) يستفاد حكمها من الدر أواخر القرض نمرة ١٧٥  
(٣) يستفاد حكمها من الدر ورد المختار من أوسط فصل في القرض نمرة ١٧٤

## كتاب الوديعة

(مادة ٨١٠)

الايذاع هو تسليط المالك غيره على حفظ ماله صراحة او دلالة  
والوديعة هي المال المودع عند أمين لحفظه (١)

(مادة ٨١١)

يشترط لصحة الايداع كون المال المودع قابلاً لاثبات اليدع عليه (٢)

(مادة ٨١٢)

انما يتم الايداع في حق وجوب الحفظ بالايجاب والقبول صريحاً  
مع تسليم العين للمستودع تسليماً حقيقياً أو حكماً بان يضعها بين يديه  
أو بالايجاب والقبول دلالة بان يضع العين بين يدي آخر ولم يقل شيئاً  
وسكت الآخر عند وضعه فانه يجب عليه حفظها (٣)

(مادة ٨١٣)

اذا كانت الوديعة موضوعة في صندوق مغلق أو في مظروف مختوم  
واستلمها المستودع صح استلامها وان لم يدر ما فيها  
وان ادعى صاحبها عند ردها اليه نقصان شيء منها فلا يجب على  
المستودع الثمين الا أن يدعى المودع عليه الخيانة (٤)

(١) استفاد من الدر أول الايداع نمرة ٤٩٣

(٢) استفاد من الدر أول الايداع نمرة ٤٩٤

(٣) استفاد من الدر أوائل الايداع نمرة ٤٩٣ و ٤٩٤

(٤) استفاد من الهندية من أواخر الباب الرابع فيما يكون تضديعاً للوديعة

نمرة ٣٢٦ ومن أوسط الوديعة من تنقيح الحامدية نمرة ٨٤

( مادة ٨١٤ )

ليس للمستودع أن يأخذ أجرة على حفظ الوديعة ما لم يشترط ذلك في العقد (١)

( مادة ٨١٥ )

يجب على المستودع أن يعتنى بحفظ الوديعة بما يحفظ به ماله وان يضعها في حرز مثلها على حسب نفاستها (٢)  
وله أن يحفظها بنفسه أو بمن يآتمنه على حفظ ماله ممن في عياله

( مادة ٨١٦ )

انما يجب حفظ الوديعة على المستودع اذا كان عاقلا بالغاً أما لو كان صبياً أو مجنوناً فلا ضمان عليه في استهلاك الوديعة الا اذا كان الصبي مأذوناً بالتجارة أو قبض الوديعة باذن وليه فانه يضمنها بالاستهلاك (٣)

( مادة ٨١٧ )

الوديعة أمانة لاتضمن بالهلاك مطلقاً سواء أمكن التحرز أم لا وانما يضمنها المستودع بتعديده عليها أو بتقصيره في حفظها (٤)

(١) يستفاد من رد المختار من أوائل الإيداع نمرة ٤٩٤ ومن آخر الباب الثالث

في شروط يجب اعتبارها في الوديعة من الهندية نمرة ٣٢١

(٢) يستفاد من تنقيح الخامدية من أوسط الوديعة نمرة ٨٧

(٣) يستفاد من الدر ونكاملة رد المختار من أوائل الإيداع نمرة ٣٠٩

(٤) يستفاد من الدر أوائل الإيداع نمرة ٤٩٤ وكذا ما بعدها

## (مادة ٨١٨)

إذا كان الايداع باجرة فهلكت الوديعة أو ضاعت بسبب يمكن التحرز منه فضمامها على الوديع

## (مادة ٨١٩)

إذا اشترط في عقد الوديعة شرط على المستودع وكان الشرط مفيدا ومراعاته ممكنة وجب اعتباره والعمل به وإن كان غير مفيد أو كان مفيدا لكن مراعاته غير ممكنة فهو لغو لا يعمل به (١)

## (مادة ٨٢٠)

لا يجوز للمستودع أن يودع الوديعة عند أجنبي من غير عذر بدون إذن صاحبها فإن أودعها بلا إذنه وهلكت يتعدى المستودع الثاني فلصاحب الوديعة الخيار أن شاء ضمن المستودع الأول أو الثاني فإن ضمن الأول فله الرجوع على الثاني وإن ضمن الثاني فلا رجوع له على أحد (٢)

وإن هلكت عند الثاني بدون تعديه وقبل مفارقة الأول فلا يضمن أحد منهما وإن هلكت بعد مفارقتها فلصاحبها أن يضمن المستودع الأول دون الثاني

## (مادة ٨٢١)

ليس للمستودع أن يستعمل الوديعة وينتفع بها بدون إذن صاحبها وإن استعملها بلا إذنه وهلكت في حال استعمالها فعليه ضمانها (٣)

- (١) يستفاد من تنقيح الحامدية من أواخر الوديعة نمرة ٩٠
- (٢) يستفاد حكمها الفقرة بعدها من تنقيح الحامدية أوائل الوديعة نمرة ٨١  
ونمسة ٨٢
- (٣) يستفاد حكمها من التنقيح أوائل الوديعة نمرة ٨٢

## ( مادة ٨٢٢ )

ليس للمستودع أن يتصرف في العين المودعة عنده باجارة أو اعارة  
أو رهن بلا اذن صاحبها فان فعل ذلك وهلك في يد المستأجر  
أو المستعير أو المرتهن فلما لكها الخيار في تضمين المستودع أو في تضمين  
المستأجر أو المستعير أو المرتهن (١)

## ( مادة ٨٢٣ )

يجوز للمستودع السفر بالوديعة برا وان كان لها حمل مالم ينه صاحبها  
عن السفر بها أو يعين مكان حفظها نصا أو يكن الطريق مخوفا (٢)

## ( مادة ٨٢٤ )

إذا نهى صاحب الوديعة المستودع عن السفر بها أو عين له مكان  
حفظها يخالف أو لم ينهه وكان الطريق مخوفا وسار بها سفرا له منه  
بد فهلكت فعليه الضمان

وان كان السفر ضروريا لا بد له منه وسافر بالوديعة بنفسه دون عياله  
ان كان له عيال فعليه ضمان دلائكها وان سافر بها بنفسه وعياله  
أو بنفسه وليس له عيال وهلكت فلا ضمان عليه

## ( مادة ٨٢٥ )

إذا خلط المستودع الوديعة بماله أو بمال غيره بلا اذن صاحبها  
بحيث يتعسر تمييز المالكين عن بعضهما فعليه ضمانها سواء كان المال

- (١) يستفاد حكمها من الهندية أوائل كتاب الوديعة بمره ٣١٧  
(٢) يستفاد حكمها من الدر وتكملة رد المحتار من أوسط الوديعة بمره ٣٣٤  
ومره ٣٣٥ وكذلك المادة بمرها يستفاد حكمها من التمر المذكورة

الذي خلطه بها من جنسها أو من غيره وان خلطها غيره خلطا يتعسر معه تمييزها فضمانه على الخالط ولو كانت صغيرا وأبو الصغير لا يضمن من ماله (١)

(مادة ٨٢٦)

إذا خلط المستودع الوديعة بماله باذن صاحبها أو اختلطت بلاصنعة بحيث يتعسر تفريق المالكين عن بعضهما يصير المستودع شريكا لمالك الوديعة شركة ملك وان هلك المال بلا تقصير فلا ضمان على الوديع الشريك

(مادة ٨٢٧)

إذا كان صاحب الوديعة غائبا غيبة منقطعة وفرض الحاكم عليه نفقة لزوجته ولئن تلزمه نفقتهم من قرابة الولاد ودفعها المستودع اليهم بأمر الحاكم من العقود المودعة عنده فلا يلزمه ضمانها (٢)  
فان دفعها بلا اذن الحاكم فعليه الضمان

(مادة ٨٢٨)

إذا كان صاحب الوديعة غائبا غيبة منقطعة فعلى الوديع حفظها الى أن يعلم موته أو حياته (٣) وان كانت الوديعة مما يتلف بالمكث فالمستودع يبيعها بأمر الحاكم وحفظ ثمنها عنده أمانة

(١) يستعاد حكمها والتي بعدها من الدرورد المختار من أوسط الوديعة نمرة ٤٩٧

و ٤٩٨ وكذلك من الدرورد تكملة رد المختار من أوسط الوديعة نمرة ٣٢٦ و ٣٢٧ و ٣٢٨

(٢) يستعاد حكم تقريرا من الدرورد المختار من أوسط باب النفقة نمرة ٦٦٦

(٣) يستعاد حكمها من رد المختار أو اخر الوديعة نمرة ٥٠١

## ( مادة ٨٢٩ )

الوديعة التي تحتاج الى نفقة ومؤونة تكون مصاريف مؤنتها على صاحبها فان كان صاحبها غائبا وكانت مما يستأجر فله أن يؤجرها بأمر الحاكم وينفق عليها من أجرتها فان كانت مما لا يستأجر يأمره الحاكم بالانفاق عليها من ماله الى ثلاثة أيام لا أكثر جاء أن يحضر المالك وله أن يأمره ببيعها من أول وهلة وحفظ ثمنها عنده (١)

## ( مادة ٨٣٠ )

إذا أنفق المستودع على الوديعة بلا اذن الحاكم فهو متبرع لارجوع له على صاحب الوديعة وان صرف عليها باذن الحاكم كما سلف فله الرجوع بجميع ما أنفقه على صاحبها اذا حضر بشرط أن لا يتجاوز ما صرفه قيمة العين التي صرف عليها ان كانت حيوانا

## ( مادة ٨٣١ )

يجوز لكل من المودع والوديع أن يفسخ عقد الايداع في أى وقت شاء ويلزم المستودع أن يرد الوديعة الى صاحبها (٢)

(١) يستناد حكمها والمادة بعدها من رد المختار أواخر الايداع نمرة ٥٠١  
لمذكورة قبله

(٢) يستفاد من رد المختار أواخر الايداع آخر نمرة ٤٩٨ مما كتبه تحت قوله  
وقت الانكار اهـ

(مادة ٨٣٢)

إذا حصل تهديد أو وعيد للمستودع على دفع الوديعة فإن خاف تلف نفسه أو عضو من أعضائه أو ضياع ماله كله فدفع لاضمان عليه وإن فرط في الوديعة بدون عذر من هذه الاعذار فعليه ضمانها (١)

(مادة ٨٣٣)

إذا طلب صاحب الوديعة وديعته فعلى المستودع تسليمها إليه فإن منعها منه بلاحق حال كونه قادرا على تسليمها فهلكت فعليه ضمانها (٢)  
فإن كان عاجزا عن تسليمها فلا ضمان عليه بهلاكها

(مادة ٨٣٤)

إذا مات المستودع ووجدت الوديعة عينا في تركته فهي أمانة في يد الوارث واجب عليه أداؤها لصاحبها (٣)  
فإن مات المستودع مجهلا حال الوديعة ولم توجد في تركته ولم تعرفها الورثة تكون ديناً واجباً أداؤه من تركته ويشترك المودع سائر غرماء الوديع فيها

(مادة ٨٣٥)

إذا مات المستودع فباع وارثه الوديعة وسلمها للمشتري فهلكت في يده يخير صاحبها بين أن يضمن البائع أو المشتري قيمتها يوم البيع والتسليم إن كانت قيمة أو مثلها إن كانت مثلية سواء كان الوارث

(١) يستفاد حكمها من الدر أو آخر الوديعة نمرة ٥٠١

(٢) يستفاد حكمها والفقرة بعدها من الدر أوائل الوديعة نمرة ٤٩٥

(٣) يستفاد حكمها والفقرة بعدها من الدر ويرد المختار من أو ط لا بداع

نمرة ٤٩٥ و ٤٩٦ ومن تنقيح الحامدية من أوائل الايداع نمرة ٨٣

البائع يعلم انها وديعة أو لا وان كانت الوديعة قائمة في يد المشتري يغير صاحبها ان شاء أخذها ورد البيع وان شاء أجاز البيع وأخذ الثمن اذا وجدت شروط الاجازة المذكورة في مادة ٣٩٥ من الفصل الثاني فيما يجوز بيعه ومالا يجوز<sup>(١)</sup>

(مادة ٨٣٦)

اذا مات صاحب الوديعة ترد وديعته الى ورثته ما لم تكن التركة مستغرقة بالدين فان كانت كذلك فلا تسلم للوارث اذا كان يخاف عليها منه الا باذن الحاكم وان سلمت اليه بلا اذنه وهلكت أو وضعت فعلى المستودع ضمانها<sup>(٢)</sup>

(مادة ٨٣٧)

اذا استحققت الوديعة وضمنها المستودع فله الرجوع بما ضمنه على صاحبها<sup>(٣)</sup>

(مادة ٨٣٨)

في كل موضع لزم ضمان الوديعة تضمن بمثلها ان كانت من المثليات ووجد مثلها في السوق أو بقيمتها ان كانت من القيميات أو من المثليات ولم يوجد مثلها في السوق<sup>(٤)</sup>

(١) يستفاد حكمها من تنقيح الحامدية من أواخر البيوع نمرة ٢٩١ ونمرة ٢٩٧

(٢) يستفاد حكمها من أواخر الأيداع من تكملة رد المختار نمرة ٣٤٥ عند قول

الدر لا يبرأ مديون البيت بدفع الدين الى الوارث

(٣) يستفاد من أوائل الغصب وضممان من الانقروية نمرة ٣٤٦

(٤) يستفاد حكمها من أوائل كتاب الغصب من الدر نمرة ١١٦

## كتاب الكفالة

### الباب الاول

#### الفصل الاول

(مادة ٨٣٩)

الكفالة هي ضم ذمة الكفيل الى ذمة الاصيل في المطالبة بنفس  
او دين أو عين (١)

(مادة ٨٤٠)

لا تصح الكفالة بايجاب الكفيل وحده مالم يقبل الطالب أو نائبه  
ولو فضوليا في مجلس العقد (٢)

(مادة ٨٤١)

يشترط لصحة الكفالة أن يكون كل من الكفيل والمكفول له عاقلا  
بالغا فلا تصح كفالة مجنون ولا صبي ولو كان تاجرا ولا الكفالة لمجنون  
أو صبي الا اذا كان تاجرا (٣)

وأما الكفالة عنه فهي لازمة للكفيل يؤخذ بها الكفيل

(١) يستفاد من أول كفالة الدر نمرة ٢٤٩

(٢) يستفاد من أوائل الكفالة من رد المختار نمرة ٢٥١

(٣) يستفاد من الدر ورد المختار من أوائل الكفالة نمرة ٢٥١ ونمرة ٢٥٢

( مادة ٨٤٢ )

يشترط أيضا لصحة الكفالة أن يكون المكفول به مضمونا على الاصيل دينا أو عينا أو نفسا معلومة وأن يكون مقدور التسليم من الكفيل (١)

( مادة ٨٤٣ )

لا تصح كفالة المريض مرض الموت ان كان مديونا بدين محيط بماله وان كان دينه غير محيط بماله وكانت كفالته تخرج من ثلث مابق من ماله بعد أداء الدين صحت كلها والا فبقدر الثلث (٢)

( مادة ٨٤٤ )

تصح الكفالة بالاعيان المضمونة بنفسها على الاصيل وهي التي تجب قيمتها عند هلاكها ان كانت قيمة أو مثلها ان كانت مثلية كالبيع فاسدا أو المفضوب أو المقبوض على سوم الشراء ان سمي له ثمنا (٣)

( مادة ٨٤٥ )

لا تصح الكفالة بالاعيان المضمونة على الاصيل بغيرها لا بنفسها وهي الاعيان الواجبة التسليم وهي قائمة وعند هلاكها لا يجب مثلها ولا قيمتها كالبيع قبل القبض والرهن فهما مضمونان بالثمن والدين

(١) يستفاد من الدرورد المختار من أوائل الكفالة فقرة ٢٥١

(٢) يستفاد من الدرورد المختار من أوائل الكفالة فقرة ٢٥٢

(٣) يستفاد حكم هذه المادة والتي بعدها من الدرورد المختار من أوائل الكفالة

فقرة ٢٤٩-٢٥٠ ومن أوسط ما ذكره فقرة ٢٦٨

(مادة ٨٤٦)

يصح أن تكون الكفالة منجزة أو مضافة الى زمن مستقبل أو معلقة  
بشرط ملائمتهم بأن يكون شرطا لوجوب الحق أو لامكان الاستيفاء  
أو لتعذره (١)

(مادة ٨٤٧)

لا تصح الكفالة بالامانات كالوديعة ومال المضاربة والشركة والعارية  
والمؤجر في يد المستأجر (٢)

## الفصل الثاني

(في الكفالة بالنفس)

(مادة ٨٤٨)

المضمون في الكفالة بالنفس هو احضار المكفول فان اشترط  
في الكفالة تسليمه في وقت معين يجبر الكفيل على احضاره وتسليمه  
للمكفول له في الوقت المعين ان طلبه  
فان احضره في الوقت المعين يبرأ الكفيل من الكفالة وان لم يحضره  
يجبس مالم يظهر عجزه وعدم اقتداره على احضاره (٣)

(مادة ٨٤٩)

اذا كان المكفول بالنفس غائبا غيبة معلومة وطلب المكفول له  
احضاره يكلف الكفيل باحضاره والمكفول له أن يستوثق بأخذ كفيل

(١) يستفاد من الدرر وزد المختار من أوسط الكفالة نمرة ٢٦٥ ونمرة ٢٦٦

(٢) يستفاد من رد المختار من أوسط الكفالة نمرة ٢٦٨

(٣) يستفاد حكمها والتي بعدها من الدرر من أوسط الكفالة نمرة ٢٥٦

من الكفيل عند ذهابه لاجتماع المكفول به وان كان المكفول غائبا ولم يعلم مكانه فلا يطالب به الكفيل

( مادة ١٥٠ )

يرأ الكفيل بالنفس بتسليمه الشخص المكفول به للمكفول له حيث يمكنه محاصمته ولو في غير مجلس الحكم مالم يشترط تسليمه فيه اذا قال سلمته اليك بجهة الكفالة وان لم يقل ذلك فان كان المكفول له قد طلبه منه برئ بتسليمه اليه أيضا والا فلا (١)

( مادة ١٥١ )

اذا مات الشخص المكفول به برئ الكفيل من الكفالة بموته وبرئ كفيل الكفيل أيضا كما يرأ ان مات الكفيل الاوّل ولا يرأ الكفيل بموت الدائن المكفول له بل يكون لورثته الحق في مطالبة الكفيل باحضار المكفول به

### الفصل الثالث

( في الكفالة بالمال )

( مادة ١٥٢ )

تصح الكفالة بالمال سواء كان معلوما أو مجهولا وانما تصح بالدين الصحيح الثابت في الذمة وهو مالا يسقط الا بالاداء أو الإبراء (٢)

(١) يستفاد حكمها والتي بعدها من الدر من أوسط الكفالة فقرة ٢٥٧

(٢) يستفاد حكمها والتي بعدها من الدر ورد المختار من أوسط الكفالة

(مادة ٨٥٣)

لا تصح الكفالة بالدين الغير الصحيح الا بدين النفقة المقدرة للزوجة بالتراضي أو بأمر القاضي

(مادة ٨٥٤)

اذا كان لشريكين أو أكثر دين على شخص فلا تصح كفالة أحد من الشركاء حصة صاحبه في الدين المشترك (١)

(مادة ٨٥٥)

لا تصح كفالة الوكيل بالثمن عن المشتري فيما باعه له ولا كفالة الوصي بثن ما باعه من مال الصغير ولا كفالة الناظر فيما باعه من مال الوقف

(مادة ٨٥٦)

يجوز للدائن المكفول دينه مطالبة الاصيل أو مطالبة الكفيل أو مطالبتهما معا

وان كان للكفيل كفيل فالدائن مطالبة من شاء منهما (٢)

(مادة ٨٥٧)

اذا تعدد الكفلاء بدين وكان كل منهم قد كفله جميعه على حدته يعقود متعاقبة يطالب كل منهم بجميع الدين فان أدى أحدهم برئ الجميع وان كانوا كفلاء عن بعضهم بجميع الدين بأمره يرجع المؤدى على كل منهم بقدر حصته (٣)

(١) يستفاد حكم هذه المادة والتي بعدها من النذر من أوسط الكفالة نمرة ٢٧٠

(٢) يستفاد حكم الفقرة الأولى من آخر الفصل الثاني في الكفالة بالنفس والمال

من الهندية نمرة ٢١٥ وكم الثانية من أوائل الكفالة في راجا المختار نمرة ٢٥٠ و٢٥٢

(٣) يستفاد حكمها والتي بعدها من النذر المختار من أوائل كفالة الرجلين نمرة ٢٨٦

( مادة ٨٥٨ )

إذا تعدد الكفلاء بدين قد التزموا به معا في عقد واحد فلا يطالب كل منهم الا بحصته من الدين المكفول فان التزم كل منهم منفردا بجميع مالزم في ذمة الآخر فللدائن أن يطالب كلا منهم بجميع الدين

( مادة ٨٥٩ )

إذا كان الدين مؤجلا على الاصيل وكفل به أحد تأجل على الكفيل أيضا (١)

( مادة ٨٦٠ )

إذا تكفل الكفيل بالدين الحال كفالة مؤجلة تأجل على الكفيل والاصيل الا اذا أضاف الكفيل الاجل الى نفسه أو اشترط الدائن وقت الكفالة الاجل للكفيل خاصة ففي هاتين الصورتين لا يتأجل على الاصيل

( مادة ٨٦١ )

إذا أجل الدائن الدين على الاصيل تأجل على الكفيل وكفيل الكفيل وان أجله على الكفيل الاول يتأجل على الكفيل الثاني ولا يتأجل على الاصيل

( مادة ٨٦٢ )

إذا أدى الكفيل ما كفل به من ماله فله الرجوع بما أدى على الاصيل ان كانت الكفالة بأمر الاصيل وكان الاصيل ممن يجوز اقراره على نفسه فلا يرجع على صبي محجور (٢)

(١) تستفاد من الدرر المختار من أوسط الكفالة فقرة ٢٧٤ وكذا اذا تأجل بعدها

(٢) يستفاد من الدرر المختار من أوسط الكفالة فقرة ٢٧٦

( مادة ٨٦٣ )

ليس للكفيل مطالبة الاصيل بالدين المكفول به قبل أن يؤديه  
للدائن المكفول له ولو كانت الكفالة بأمر الاصيل (١)

( مادة ٨٦٤ )

إذا كان المكفول به ديناً مؤجلاً فدفعه الكفيل للدائن معجلاً فلا  
يرجع به على الاصيل لو كانت الكفالة بأمره الا عند حلول الاجل (٢)

( مادة ٨٦٥ )

إذا مات الاصيل وكان الدين مؤجلاً يصير مستحق الاداء حالا  
في حق نفسه ويكون للدائن المكفول له أخذه من تركته لا من  
الكفيل (٣)

( مادة ٨٦٦ )

إذا مات الكفيل وكان الدين مؤجلاً يحل دفعه بموته في حق  
نفسه ويكون للدائن أخذه من تركته فإذا أداه وارث الكفيل للدائن  
فلا يرجع على الاصيل لو الكفالة بأمره الا عند حلول الاجل

( مادة ٨٦٧ )

إذا مات الاصيل والكفيل معا فلا يطالب الخيار في أخذه حالا من  
أى التركتين شاء

(١) يستفاد من الدر من أوسط الكفالة نمرة ٢٧٢

(٢) يستفاد من رد المختار من أوسط الكفالة نمرة ٢٧٥

(٣) يستفاد حكم هذه المادة والتين بعدها من الدر أوسط الكفالة نمرة ٢٧٥

(مادة ٨٦٨)

يسقط الدين عن الميت المفلس الا اذا كان به كفيل حال حياته  
أورهن (١)

(مادة ٨٦٩)

للكفيل بالنفس أو المال ان كانت كفالته حالة أن يمنع الاصيل  
من السفر ان كانت الكفالة بأمره ولا يمكنه منه حتى يخلصه منها  
بتسليم نفسه للطالب في كفالة النفس أو بدفع الدين الى الطالب ان  
كانت الكفالة بالمال (٢)

## الفصل الرابع

(في البراء من كفالة المال)

(مادة ٨٧٠)

أداء الاصيل أو الكفيل المال المكفول به يوجب براءة الاصيل  
والكفيل وكفيل الكفيل (٣)

(مادة ٨٧١)

ابراء الدائن الاصيل يوجب براءة الكفيل

(مادة ٨٧٢)

لا تلزم براءة الاصيل ببراءة الكفيل فلو أبرأ الدائن الكفيل فلا يبرأ  
الاصيل

(١) يستفاد من الدرأوسط الكفالة نمرة ٢٧٠

(٢) يستفاد من الدرورد المختار من أواخر الكفالة نمرة ٢٨٤

(٣) يستفاد من الدرمن أوسط الكفالة نمرة ٢٧٣ ونمرة ٢٧٤ وكذا للمادتان بعدها

( مادة ٨٧٣ )

إذا مات الدائن المكفول دينه وانحصر ميراثه في المديون برئ كفيله  
من الكفالة<sup>(١)</sup>

فإن كان للدائن وارث آخر برئ الكفيل من حصة المديون لا من  
حصة الوارث الآخر

( مادة ٨٧٤ )

احالة الاصيل غريمه بالدين المكفول على آخر حوالة مقبولة من  
المحيل والمحال والمحال عليه توجب براءة الاصيل والكفيل وكفيل  
الكفيل<sup>(٢)</sup>

( مادة ٨٧٥ )

إذا استحق المبيع برئ الكفيل من الثمن الذي كان ضامنا له<sup>(٣)</sup>

## تتم باب الحوالة

( مادة ٨٧٦ )

الحوالة هي نقل الدين والمطالبة من ذمة المحيل الى ذمة المحال عليه<sup>(٤)</sup>

( مادة ٨٧٧ )

الحوالة قسمان مطلقة ومقيدة<sup>(٥)</sup>

- (١) يستفاد حكم الفقرة الاولى من رد المختار من أوسط الكفالة نمرة ٢٧٣
- (٢) يستفاد حكمها من أوسط الكفالة من تنقيح الحامدية نمرة ٣٣٥
- (٣) يستفاد حكمها من أواخر الكفالة من تنقيح الحامدية نمرة ٣٣٧
- (٤) يستفاد من الدر أول الحوالة نمرة ٢٨٨
- (٥) يستفاد من ضميرها والتيين بعدها من تنقيح الحامدية من أوائل الحوالة نمرة ٣٤٧